بعد إضراب دام لأكثر من شهرين: هل تمكن معلمو المدارس الحكومية من تحصيل أي من مطالبهم؟

أضرب آلاف المعلمين العاملين في المدارس الحكومية في الضفة الغربية لأكثر من شهرين بسبب عدة قضايا عمالية كانوا يطالبون بها منذ فترة طويلة الأمد، مما ولد نزاع عمالي بين المعلمين والحكومة الفلسطينية، وتشمل القضايا الحق في التنظيم بشكل ديمقراطي والحق في اختيار ممثليهم.

وبدورهم طالب المعلمون المشاركون في الحراك بتأسيس نقابة مستقلة وديمقراطية لتمثيلهم، وإقرار قانون مهننة التعليم، وصرف علاوة 15% على الراتب وردت في الاتفاق العام الماضي، إضافة إلى صرف المرتبات كاملة (تصرف منذ أكثر من عام بنسبة تقارب 80% بسبب الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية).

إن إحدى القضايا الرئيسية التي سعى حراك المعلمين لمعالجتها هي **عدم وجود تمثيل حقيقي للمعلمين العاملين في المدارس الحكومية.** الاتحاد العام للمعلمين، الذي يدعي أنه يمثل المعلمين الحكوميين، تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. يعتقد المعلمون المضربون أن هذا الاتحاد لا يمثلهم، بسبب القيود العديدة على العضوية والمرشحين للانتخابات، وحقيقة أن اختيار النواب يعتمد على الانتماء السياسي وليس على الديمقراطية.

نظراً لحقيقة أن الحكومة لم تحترم الاتفاقات الجماعية السابقة، لا سيما بعد الإضرابات التي خاضها المعلمون علم 2016 و2022، فقد رفض المعلمون وقف إضرابهم ما لم يتم تلبية جميع مطالبهم، في حال حصولهم على ضمانات مناسبة بأن الحكومة ستفي فعلياً بالتزاماتها على أرض الواقع. من جانبها حاولت الحكومة وقف الحراك باستخدام وسائل إدارية ومالية مختلفة، كالعقوبات الإدارية، بما في ذلك رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية، والنقل التعسفي لبعض المعلمين من مواقع عملهم، وإحالة البعض الآخر من المعلمين كبار السن إلى التقاعد على الرغم من قرار رئيس مجلس الوزراء بتمديد خدمتهم حتى نهاية العام.

أما بالنسبة للعقوبات المالية، فذلك يشمل الاقتطاع من رواتب المعلمين المضربين. ووفقاً لشهادة من بعض المعلمين المضربين فقد صرحوا بأنه تم تهديدهم بالاعتقال.

لكن في ضوء عزم المعلمون على عدم الاستسلام، أعلنت حركة فتح عن مبادرة لحل الأزمة، وتعهدت بإجراء انتخابات لاتحاد المعلمين في بداية العام الدراسي المقبل، أي في أيلول 2023، بالإضافة لمعالجة إشكالية الأجور. كما تضمنت المبادرة إلغاء الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية التي اتخذتها الحكومة ضد المعلمين المضربين. ومع ذلك، لم يكن هناك تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالالتزامات تجاه دفع الرواتب كاملة وزيادة الرواتب المتفق عليها، حيث كان من المقرر دفع زيادة بنسبة 5٪ فقط، بينما سيتم اعتبار 10٪ ديوناً للمعلمين من الحكومة ويتم دفعها في تاريخ لم يعلن.

كيف تعامل حراك المعلمين مع مبادرة الحكومة؟

قرر حراك المعلمين أخيراً تعليق إضرابه واستئناف العمل بعد عيد الفطر. وأمهل الحراك الحكومة حتى العاشر من أيلول 2023 لتنفيذ مبادرتها. كما وحذر المعلمون أن أي اقتطاعات أو غرامات خلال هذه الفترة ستؤثر على بداية العام الدراسي المقبل، بغض النظر عما إذا كانت المبادرة منفذة أم لا. بعد تأخير الأمر يومين، أعلنت الحكومة أخيراً أنها ستدفع المبالغ المقتطعة من المعلمين.

نزاعات عمالية أخرى

نظمت نقابة العاملين في جمعية اتحاد الكنائس في غزة عدة خطوات احتجاجية خلال شهر آذار 2023، رداً على عدم استجابة مجلس إدارة الجمعية للمطالب الحقوقية للعمال، بما في ذلك الحقوق المكفولة في القوانين ذات الصلة.

إذ قام العاملين والعاملات في الجمعية بالاحتشاد من أجل تطبيق الحد الأدنى للأجور، بالإضافة للمطالبة بإيجاد سلم رواتب عادل، وتحقيق الأمن الوظيفي، وتوفير التأمينات والبدلات.

Democracy & Workers' Rights Center-Palestine
مركز الديمقراطية وحقوق العاملين -فلسطين
WORKERS' RIGHTS ARE HUMAN RIGHTS

نشرة الأخبار العمالية والنقابية فى فلسطين – آذار ونيسان 2023 # (23)

قريباً: قد يؤثر الانتقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة على قيمة الحد الأدنى للأجور

قررت الحكومة في غزة بتاريخ 2023/03/15 تشكيل لجنة للأجور لدراسة تطبيق الحد الأدنى للأجور في غزة، ودراسة واقع الأجور والسياسات ذات العلاقة. ووفقاً لما ذكرته وزارة العمل في غزة، فإن اللجنة ستأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية والمعايير، وخط الفقر ومستوى الإنفاق في غزة، عند تحديد مبلغ الحد الأدنى للأجور. هكذا خطوة ستعمل على تعميق الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالإطار القانوني، مع الإشارة إلى أن تم تطبيق قانون للحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية بتاريخ 2022/01/01، بحيث تصل قيمته إلى 1880 شيكل.

قد يكون الحد الأدنى للأجور الجديد في غزة أقل بكثير منه في الضفة، نظراً إلى أن السلطات تنوي مراعاة الوضع الاقتصادي العام لسكان غزة، الأمر الذي قد لا يؤدي إلى أي تحسن مطلقاً في وضع العمال. من الجدير بالذكر أنه في عام 2022، تقاضى 88٪ من العاملين في القطاع الخاص في غزة أقل من نصف الحد الأدنى للأجور في المتوسط.

فعالية مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بمناسبة يوم المرأة العالمي، تسلطت الضوء على فرص وتحديات النساء في الحصول على فرص عمل دون تمييز، لاسيما للنساء من ذوات الإعاقة

نفذ مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في غزة فعالية بمناسبة يوم المرأة العالمي، بحضور الفعالية 185 ممثلاً عن الائتلاف الوطني "من حقي"، وعن المؤسسات والتعاونيات والنقابات العمالية ووزارة العمل في غزة. وشملت الفعالية جلسات نقاش وصناع قرار وتفاعلات من المسؤولين حول رسائل المرأة، بما في ذلك رسائل من النساء ذوات الإعاقة. وتم عرض قصص من النساء ذوات الإعاقة، وعروض فنية من إعداد نساء من ذوات إعاقة، وإطلاق معرض نسائي للمنتجات النسائية للمؤسسات التابعة للائتلاف الوطني: "من حقي"، ومنتجات من إعداد النساء ذوات الإعاقة.

مركز الديمقراطية وحقوق العاملين يستمر في المساهمة ببناء قدرات العاملين/ات والنقابيين/ات في مواضيع مختلفة

- **دورة تدريبية حول المفاوضات الجماعية والاتفاقات العمالية**

بهدف بناء قدرات النقابيين/ات لتعزيز الحق في التنظيم وتحسين القوة التمثيلية والتفاوضية لهم/ن، درّب مركز الديمقراطية وحقوق العاملين عشرين نقابياً ونقابيةً (منهم 12 امرأة) من نقابات مختلفة. وخلال التدريب الذي أقيم في رام الله بين 02-2023/03/04، تمكن المشاركون/ات من تحسين معارفهم ومهاراتهم فيما يتعلق بالمفاوضة ودور النقابات واتفاقيات العمل الجماعية.

- **المساواة وعدم التمييز في العمل؛** شارك/ت اثنا عشر نقابياً/ةً وصحفياً/ةً في دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول المساواة وعدم التمييز في العمل برام الله يوم 2023/03/09. ركز التدريب على المساواة بين الجنسين ، وتكافؤ الفرص ، والتمييز والترقية في العمل ، والوصول إلى مواقع صنع القرار ، والمساواة في الأجور. كما ناقش المشاركون/ات سبل وآليات القضاء على التمييز.

- **تدريب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190، والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي**

في غزة تم تنفيذ دورة تدريبية حول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190، والعنف المبني على النوع الاجتماعي بمشاركة 26 ممثل/ة عن النقابات. خلال التدريب ، تعرف المشاركون/ات على أساليب تقييم مخاطر العنف في العمل، وآليات الحماية من العنف والتحرش في العمل.

مكتب الإدارة العامة: رام الله، شارع الارسال، حي المصايف، صندوق بريد: 876، هاتف: 2952608 2(0) 970 00، فاكس: 2952985 2(0) 970 00، بريد الكتروني: info@dwrc.org / **مكتب فرع غزة:** مدينة غزة، منطة الرمال، شارع الشهداء، عمارة حسنية الطابق الاول الغربي، صندوق بريد: 5251، هاتف: 2849014 8(0) 970 00، فاكس: 2849010 8(0) 970 00، بريد الكتروني: gaza@dwrc.o